الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ١٦
المعقودة يوم الجمعة
الموافق ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

الرئيس : السيد زهيد (المغرب)
(نائب الرئيس)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

الموجز

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الجهاز الإداري والمالي للأمم المتحدة

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج

البند ١١٢ من جدول الأعمال: مسائل الموظفين

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.5/47/SR.16
12 April 1994
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

نظرا لغياب رئيس اللجنة، تولى السيد زهيد (المغرب) نائب الرئيس رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البنـــد ١٠٣ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الجهاز الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع) (A/C.5/47/16 و A/C.5/46/CRP.1؛ A/46/327 و Corr.1 و Add.1)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ (تابع) (A/47/7/Add.1؛ A/C.5/47/2 و Corr.1 و A/C.5/47/7)

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج: (تابع) [A/47/6 و A/47/16 (الجزء الأول) و (الجزء الثانـــي) و Add.1 و A/47/32 و A/47/116 و A/47/159 و Add.1 و A/47/358 و A/47/407 (E/1992/11 و Add.1 و 2) وA/47/408 (E/1991/143)]

١ - السيد ميري فيلد (كندا): أعرب وهو يتحدث بالنيابة عن استراليا وكندا ونيوزيلندا عن تأييده من حيث المبدأ لمقترحات الأمين العام الرئيسية الثلاثة الرامية الى تحسين إدارة المنظمة، ولكنه أبدى عدة تحذيرات. فبادئ ذي بدء ينبغي أن تثبت النتائج التي توصلت اليها الأمانة العامة أن زيادة المرونة في إدارة الموارد ستؤدي بفعالية الى تحسين تنفيذ البرامج، وبتكلفة أقل، وبأكمل قدر من الوضوح. وينبغي في كل المستويات أن يحل محل الازدواج في العمل والصراعات الداخلية مناخ ينصب على الاقتصاد والفعالية والمسؤولية - بحيث ينتهي الاتكال على الجمعية العامة في تسوية الاعتمادات المتزايدة آليا.

٢ - وأضاف أن استراليا وكندا ونيوزيلندا تؤيد الأهداف التي ترمي اليها إعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة، وتوافق على إعادة تجميع الإدارات، وتحث الأمين العام على مواصلة السير في هذا الطريق، مترقبة باهتمام عرض المرحلة الثانية من إعادة التشكيل. ولما كانت هذه الدول هي نفسها التي اقترحت، أثناء الدورة السادسة والأربعين، إعطاء الأمانة العامة مزيدا من حرية الحركة في إعادة توزيع الموارد أثناء السنة المالية، فإنها تعتبر أن الحل المقترح في الفقرة ٢٤ من الوثيقة المتعلقة بالتقديرات المنقحة (A/C.5/47/2) جدير بالدراسة.

٣ - على أنه أضاف أن هناك بعض التحفظات التي يجب ذكرها وهي أن بعض التغييرات على ما يبدو قد أفضت الى تضاؤل القدرة على تنفيذ البرامج: مثلما هو الحال في مركز التجارة الدولية الذي حـــرم مـــن

(السيد ميري فيلد، كندا)

رئيسه منذ ما يقرب من عام - أو في القسم المعني بنزع السلاح بإدارة الشؤون السياسية الذي يفتقر الى الموظفين المؤهلين افتقارا جعله يعمل بالكاد في بعض الميادين ذات الأولوية، مما حمل بعض الدول الأعضاء على التبرع لتمويل أنشطة من شأن الميزانية العادية. والمؤكد أن مثل هذه الحالات لها صلة بتعيين عدد كبير من الموظفين في عمليات حفظ السلم. بيد أنه ينبغي إعادة النظر في هذه الممارسة فقد سببت تأخير بعض الأنشطة المبرمجة ذات الأولوية أو التخلي عنها - لا سيما وأن الدول الأعضاء قد رصدت الاعتمادات المطلوبة وأذنت بتعيين الموظفين اللازمين لكل عملية لحفظ السلم.

٤ - وفيما يتعلق بتخطيط البرامج، أضاف المتحدث أن استراليا وكندا ونيوزيلندا تتفق مع رئيس لجنة البرنامج والتنسيق على أن الخطط التي من قبيل ما عرضته الأمانة العامة بالفعل لا تؤدي وظائفها: فتعقيدها منفر، ويصعب تمييز الصلات بين عناصر الخطة وعناصر الميزانية الى حد يحول دون معرفة المكان الذي تذهب الأموال اليه. ولذا فقد أصاب وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم حينما أيدا اعتماد طريقة مختلفة تماما للتخطيط تكون وثيقة توجيه حقيقية وليس مجرد قائمة لا نهاية لها بالنواتج وكثيرا ما تكون سيئة التنظيم. ونوه المتحدث بأن فكرة لجنة البرنامج والتنسيق في تنظيم حلقة دراسية تقنية في هذا الصدد فكرة جديرة بالاعتبار.

٥ - وأشار الى شدة عدم المساواة عند تقييم تنفيذ البرامج فقال إنه يعود بلا شك الى عدم وجود ما يُلزم مديري البرامج إلزاما حقيقيا بالمراجعة الدورية لعملهم والتماس الطرق التي يمكنهم بها زيادة فعالية هذا العمل. وينبغي للأمانة العامة أن تعزز الدور الاستشاري الذي يفترض أن تضطلع به الدائرة الاستشارية للإدارة، وفق ما أوصت به وحدة التفتيش المشتركة.

٦ - واستطرد قائلا إن العرض الجديد للميزانية يتميز بالزيادة الكبيرة في بساطته وإغفاله الحسابات المصطنعة لمعدلات النمو. بيد أنه يقف عند مجرد المقارنة بين تقديرات وأخرى، وحبذا لو كان لدى الأمانة العامة أحدث قائمة ممكنة بالنفقات الفعلية. ومن جهة أخرى، يجب أن توضح الأمانة العامة بدقة كيفية معالجة تسويات صرف العملة وتسويات التضخم في النظام الجديد، إذ ينبغي ألا نتوقع الموافقة الآلية من جانب الدول الأعضاء على صيغة تتجاوز زيادتها بين كل فترة سنتين وأخرى ١٠,٧ في المائة.

٧ - السيد شوينكام (الكاميرون): أعرب عن امتنانه للأمانة العامة لما تجشمته من عناء في سبيل تبسيط طريقة عرض الخطة العامة لمشروع الميزانية البرنامجية، على نحو ما كانت تأمله الجمعية العامة في قرارها ٢٥٥/٤٥. ونوه بأن اللجنة لم تأخذ قط، حسب علمه بمبدأ جعل نسبة النمو صفرا بالقيمة

(السيد شوينكام، الكاميرون)

الحقيقية، وأنه سيكون من الأصوب التناقش بشأن حجم الموارد بدلا من المماحكة بشأن المبدأ الذي نحن بصدده أو بشأن النمو المتوقع في الخطة العامة. وأعرب عن موافقة الكاميرون على مبلغ ٤١٠ ٢ مليون دولار الذي اقترحه الأمين العام لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ (الوثيقة A/47/358).

٨ - وأضاف أن الخطة العامة لمشروع الميزانية البرنامجية تثير أيضا مسألة بالغة الأهمية هي مسألة الأولويات. ويرى الوفد الكاميروني أي نشاط، متى وضع ضمن الأولويات يجب أن لا يكتفي بالاستفادة من الموارد بل يجب أيضا التأكد من أن الأمانة العامة سوف تصل بهذا النشاط الى غايته المأمولة. على أنه مع موافقة الجمعية العامة على الأولويات الخمس للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧، فإنه منذهل من أن الأمين العام يقترح مزيدا من الأولويات في الوقت الذي لم يبدأ فيه تطبيق الخطة المتوسطة الأجل. وأعرب عن قناعة الوفد الكاميروني الراسخة بأن من الواجب أن يحترم مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ توجيهات الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧.

٩ - وأضاف أن الأمين العام قد أشار في الوثيقة A/47/358 نفسها الى أنه لا يتوقع إجراء تعديل ملحوظ في عدد الموظفين، لأن احتياجات الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ يمكن تغطيتها بنقل الوظائف. وليس لدى الوفد الكاميروني مانع من حدوث ذلك شريطة أن يتم في إطار احترام القواعد المعمول بها حاليا دون الإضرار بتنفيذ البرامج.

١٠ - وأعرب عن موافقة الكاميرون على اقتراح الأمين العام بأن يحتفظ الصندوق الاحتياطي بنسبة ٠,٧٥ في المائة من مجموع الميزانية المقترحة.

١١ - ومضى الى القول إن التمويل بالتبرعات الخارجة عن الميزانية أصبح اسلوبا مبتذلا. فهو أسلوب تستخدمه البلدان الغنية لتمويل الأنشطة التي تهمها، بصرف النظر عن البرامج التي تهم مجموعة الدول الأعضاء. وهي ممارسة مذمومة من حيث أن بعض البلدان التي تلجأ اليها تكون عليها متأخرات ضخمة للميزانية العادية، ومن حيث أن هذه المساعدة المشروطة تسهم في زيادة نفاد الأموال لدى وكلاء التنفيذ مما يجبرهم على تحمل جانب من تكاليف التنفيذ. وأعرب المتحدث عن أسفه لأن هذه البلدان يمكنها أيضا فرض أنشطة على منظمة الأمم المتحدة دون تحمل المسؤولية المالية الكاملة عنها، في حين أن كثيرا من الدول الأعضاء التي وافقت على تقديم تضحيات من أجل المساهمة في الميزانية العادية تود كذلك أن يكون لها كلمتها فيما يتعلق بأهمية مختلف الأنشطة وترتيب أولويتها.

١٢ - السيد ميهاي (رومانيا): أعرب إجمالا عن تأييده لاستنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق. وأضاف أن رومانيا التي تهتم اهتماما خاصا ببرنامج التعاون الإقليمي للتنمية في أوروبا، تؤيد التوصية التي تقضي بالموافقة على هذا البرنامج بصيغته المنقحة، لأن التوصيف الجديد للبرنامج أكثر مراعاة للتغير العميق الذي يتغلغل في البلدان المتجهة نحو الاقتصاد السوقي. وقال إن الوفد الروماني، إذ يضع في اعتباره ما لهذا التحول من آثار على هيكل التبادل في أوروبا بأكملها، ليأمل في أن تعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا على إيجاد حلول ملموسة للمشاكل الاقتصادية للبلدان المعنية بذلك مباشرة. وينبغي لهذه اللجنة بوجه خاص أن تؤيد مشاركة هذه البلدان في تقسيم العمل الاقليمي. وإذا وجب أيضا وضع مبادرات على الصعيد دون الاقليمي كما اقترحته الأمانة العامة، فإنه سيكون من الملائم للغاية أن تتجه هذه المبادرات نحو منطقة البحر الأسود لأن التعاون الذي سيجري تنظيمه هناك يهم ما يزيد عن عشرة بلدان.

١٣ - وأكد السيد ميهاي على أهمية إعادة تشكيل القطاع العام الصناعي وأهمية الخصخصة. وأعرب عن أمل وفده في أن تنضم اللجنة الاقتصادية لأوروبا الى الهيئات العديدة التي تقدم المشورة لبلدان المنطقة في هذه الميادين. ويقترح الوفد أيضا تنظيم دورات تدريبية وحلقات دراسية في مجال تنمية المشاريع الصغيرة التي تساعد على سرعة التوسع الاقتصادي في البلدان المذكورة.

١٤ - وأضاف أن رومانيا إذ ترى هي أيضا استصواب اتخاذ القرارات بشأن المسائل المهمة بتوافق الآراء، تميل الى تأييد التقديرات المنقحة التي قدمها الأمين العام لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣.

١٥ - السيد غوديما (أوكرانيا): أعرب عن أمله في أن تسمح إعادة تشكيل الأمانة العامة، وهي عنصر أساسي للإصلاح الشامل للمنظمة وتنشيطها، بأن تؤدي المنظمة وظائفها بمزيد من الفعالية وأن تصبح بذلك أكثر قدرة على تعزيز السلم والأمن وحل المشاكل العالمية في الميدان الاجتماعي الاقتصادي والميدان البيئي. وأضاف أن العديد من الوفود قد أكدت على الأهمية التي تحظى بها إعادة توزيع الوظائف داخل مختلف الوحدات الإدارية بالأمانة العامة. وينبغي لإعادة التوزيع هذه أن تسمح بتركيز العمل على الميادين التي يحدد أولويتها المجتمع الدولي. وينبغي بوجه خاص في هذا السياق بذل الجهود لتحسين الطريقة المستخدمة في تحديد حجم العمل الأمثل للموظفين وتقييم درجة الفعالية في تنفيذ المهام. ويقضي المنطق بأن تنجح هذه العملية في تحديد وإزالة البرامج التي انقضى أوانها أو أصبحت زائدة على الحاجة.

١٦ - وأضاف أن توظيف اداريين للمكاتب الخارجية واسنادهم للبرامج ذات الأولوية جانبان أساسيان من جوانب الإصلاح. وفي هذا الصدد، يولي الوفد الأوكراني أهمية كبيرة لتجديد موظفي الأمانة العامة. وضمانا لهذا التجديد، ينبغي إنهاء تجميد التعيينات وتحقيق التوازن الفعلي بين الوظائف الدائمة والوظائف المحددة المدة.

(السيد غوديما، أوكرانيا)

١٧ - وفيما يتعلق بالخطة العامة لمشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ (A/47/358)، أشار المتحدث الى أن الوفد الأوكراني يود التأكيد على ضرورة أن تعكس الأرقام الاتجاهات العامة في العالم والاهتمام المتزايد بمسائل معينة. وهذا يفترض مواصلة الاتصالات بين الأمانة العامة والدول الأعضاء حتى تكون آراء الحكومات موضع المراعاة الواجبة أثناء صياغة وثائق الأمانة العامة. ورأى أن للجنة البرنامج والتنسيق دورا مهما في هذا الصدد.

١٨ - واستطرد قائلا إن تقرير الأمين العام قد أشار الى أنه جرى تبسيط طريقة صياغة الخطة العامة. على أن الوفد الأوكراني يرى أن هذه الطريقة بها بعض مواطن القصور، مثلما هو الحال فيما يتعلق بالنفقات المتجددة وغير المتجددة، وتكاليف المعدات، وحساب النمو الحقيقي، وغير ذلك. ولكل ذلك، وأيا كانت الطرق المستخدمة، فإن الوفد الأوكراني يؤيد مبدأ انعدام نمو الميزانية، ويمكن أن تقل المبالغ المقيدة في الميزانية عن المبالغ المقدرة في الخطة العامة. على أنها لا ينبغي بأي حال أن تزيد عنها.

١٩ - وفيما يتعلق بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣، أوضح المتحدث أن الوفد الأوكراني يرى أن الأمانة العامة قد قامت بعمل مفيد في صياغتها للنموذج الأولي للطريقة الجديدة لعرض الميزانية (A/C.5/47/3). وستسمح هذه المبادرة بتبسيط عرض الميزانية وبزيادة وضوح هذه الوثيقة لجميع المستعملين. وينبغي إيلاء عناية خاصة للجزء الأول من الميزانية وهو المقدمة. وأعرب عن تأييد الوفد الأوكراني إجمالا للمقترحات الواردة في الفقرة ٨ من التقرير، التي ترد فيها إشارة الى العناصر التي ينبغي أن تظهر في هذه المقدمة. على أنه أوضح أن الوفد يرى عدم الاقتصار على ذكر التوجهات الجديدة والبرامج الجديدة، بل ينبغي أيضا ذكر العقبات الرئيسية الظاهرة في إطار البرامج القائمة. ورأى أن اقتراح إعادة تجميع فصول معينة بالميزانية لكي يكون ترتيبها موازيا للخطة متوسطة الأجل فكرة جديرة بالاهتمام. فبالإضافة الى أن هذا الحل يسمح بالمقارنة بين الميزانية والخطة، فإن من شأنه أن يزيد من المرونة في إدارة الموارد من إبراز مسؤولية مديري البرامج إزاء استخدام الموارد المذكورة.

٢٠ - السيد أوسيا (الأرجنتين): تحدث بالنيابة عن بلدان هي: الأرجنتين واكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبوليفيا والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وفنزويلا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس. وأشاد بالجهود التي يبذلها الأمين العام لزيادة فعالية المنظمة عن طريق إعادة التشكيل التي تعد الآثار المالية المترتبة عليها العنصر الرئيسي في التقديرات المنقحة. على أنه أعرب عن رغبته في التأكيد على أهمية زيادة تحديد ما سيخلفه الإصلاح الجاري من آثار على تنفيذ البرامج، وأهمية عدم إغفال

(السيد أوسيا، الأرجنتين)

الأهداف التي حددتها الجمعية العامة في قرارها ٢٣٢/٤٦ وإيجاد توازن حقيقي بين المرونة والوضوح لدى استخدام موارد المنظمة.

٢١ - وأشار الى أن الجمعية العامة قد طلبت الى الأمين العام، في قرارها ٢٣٢/٤٦، أن يقدم اليها في أقرب فرصة ممكنة تقريرا عن الأثر البرنامجي وكذا الآثار المالية المترتبة على إعادة التشكيل. ولذا فمن المنتظر معرفة الكيفية التي ستحقق بها هذه التغييرات الأهداف الثمانية المحددة في الفقرة ٣ من القرار المذكور.

٢٢ - وأضاف أن الأمين العام قد أشار في تقريره عن التقديرات المنقحة (A/C.5/47/2) الى أن إلغاء ١٣ وظيفة رفيعة المستوى سيدخر أربعة ملايين دولار من الاعتماد البالغ ٣٨٩ ٢ مليون دولار المرصود حسب القرار ١٨٦/٤٦. بيد أنه لم يوضح آثار هذا الاصلاح على تنفيذ البرامج أو على قدرة الأمانة العامة على التصدي لمسؤولياتها، ولا أهداف هذه العملية المهمة أو غايتها. وعليه فهناك تطلع مشوب بالاهتمام الى أن يقدم الأمين العام - وفق ما ذكره هو - وثيقة تسمح للدول الأعضاء بمتابعة هذه العملية عن مزيد من الكثب وتوجيهها حسب رغبات الهيئات الحكومية الدولية.

٢٣ - وأردف أن الأمين العام قد أوضح في التقرير نفسه النتيجة المترتبة على نقل الوظائف الفنية المحددة أثناء المرحلة الأولى من إعادة التشكيل، وبين أن الأحكام التي تنظم حاليا إعادة توزيع الموارد بين فصول الميزانية لا تسمح بسرعة تلبية ما ينشأ من احتياجات. ومن حسن الطالع أن وكيل الأمين العام للإدارة والتنظيم قد ذكر أن المهم ليس تعديل الأحكام التي نحن بصددها وإنما مجرد زيادة المرونة في استخدام الموارد البشرية أثناء تنفيذ الميزانية. وفي واقع الأمر، ينبغي إعادة توزيع الموارد البشرية في إطار اللائحة المالية وقواعد الإدارة المالية المعمول بها، وبأكبر قدر ممكن من الوضوح بطبيعة الحال.

٢٤ - السيد سايم (النرويج): أعرب وهو يتحدث بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي الخمسة بشأن البند ١٠٥ من جدول الأعمال عن تأييده إجمالا للنتائج والتوصيات التي قدمتها لجنة البرنامج والتنسيق بشأن تقديرات الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧. وأعرب عن استيائه من الظروف الشاقة التي كان على اللجنة أن تعمل فيها، بسبب تأخر ورود الوثائق اليها. وأضاف أن وفود بلدان الشمال الأوروبي تأسف لعدم تمكن اللجنة من صياغة توصيات بشأن البرنامج الفرعي الجديد ٤ - وهو مخصص للمساعدة الانتخابية - من البرنامج ٤ "المسائل السياسية الخاصة، والوصاية، وإنهاء الاستعمار" وأنها تدعم تماما التقديرات التي اقترحها الأمين العام.

(السيد سايم، النرويج)

٢٥ - وأضاف أن وفود بلدان الشمال الأوروبي ترى أن استخدام طريقة مبسطة وواضحة لتخطيط البرامج يساهم كثيرا في إصلاح المنظمة. والخطة متوسطة الأجل من الأدوات الرئيسية لتخطيط التوجه العام لنشاط المنظمة ويجب استخدامها إطارا لصياغة الميزانيات البرنامجية لفترات السنتين. وقد حثت الجمعية العامة الأمين العام في قرارها ٢٥٣/٤٥ على مواصلة النظر في طريقة عرض الخطة بغية جعلها أداة أفيد في إدارة أنشطة المنظمة. وأعرب عن أمل وفود بلدان الشمال الأوروبي في أن تصبح هذه الوثيقة أدق وأكثر تأكيدا على توجهات المنظمة. وهي تدعم في هذا الصدد توصية لجنة البرنامج والتنسيق التي طلبت فيها الى الأمانة العامة أن تقدم اليها في دورتها الثالثة والثلاثين نموذجا جديدا لإمكانية عرض الخطة المتوسطة الأجل.

٢٦ - وأعرب عن استياء وفود بلدان الشمال الأوروبي من قلة عدد التنقيحات المقترحة التي نظرت فيها الهيئات الحكومية الدولية المعنية التي تعتبر ملاحظاتها مع ذلك ضرورية للتخطيط الحقيقي للبرامج. بل وعلى الرغم من أن معظم الدول الأعضاء في الهيئات الحكومية الدولية ممثلة كذلك في لجنة البرنامج والتنسيق والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإنها غير مؤهلة لأن تحل محل الهيئات المختصة، وإذا كانت لجنة البرنامج والتنسيق تضطلع بدور هام في صياغة الأولويات الرئيسية فإن عليها أن تتمكن من الاستناد الى ملاحظات هذه الهيئات. وتدعو وفود بلدان الشمال الأوروبي الأمانة العامة الى أن تقترح على لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثالثة والثلاثين تدابير عملية لعلاج مواطن القصور في العملية الاستشارية.

٢٧ - السيد إلياشيف (اسرائيل): أعرب عن ترحيبه بالجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل تحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد المتاحة وللتدابير المتخذة لتحسين إدارة المنظمة. وهو يرى أن من الواجب الموافقة على بذل جهود أخرى لتقليل النفقات الى الحد الأدنى باستعراض البرامج الجارية ومراقبتها وإلغاء البرامج والأنشطة القليلة النفع أو غير المجدية. ومعروف جيدا موقف اسرائيل من تخصيص أموال لأنشطة غايتها معارضة هذه الدولة. ويجب أن تستخدم الأموال الضخمة التي خصصت في هذه الأنشطة في تعزيز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي واستئصال الفقر في البلدان النامية. وأعرب في ختام كلمته عن أمل اسرائيل في أن تجعل منظمة الأمم المتحدة أنشطة التنمية الاقتصادية في مقدمة الأولويات. وأوضح أن اسرائيل تنفذ من جانبها ورغم مواردها المحدودة برامج ثنائية للتعاون الإنمائي مع عديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

٢٨ - السيد كايرون (الهند): قال إن وفده يوافق على مجمل الجهود التي يبذلها الأمين العام لزيادة فعالية عمل الأمانة ولاحظ أن بعض المقترحات الواردة في التقديرات المنقحة ستترتب عليها آثار هامة في عمل المنظمة إجمالا. وفيما يتعلق بإعادة تشكيل المنظمة والآثار المالية المترتبة عليها، ذكر أن إعادة تجميع عدة إدارات أدت الى تفاوت بين هيكل الأمانة وهيكل الميزانية، الأمر الذي قد يؤدي الى تعقيد الادارة المالية. وحيث أن الادارة تدرك هذه الصعوبة فقد اقترحت إنشاء خمسة أبواب جديدة في الميزانية البرنامجية حولت اليها الأموال ابتداء من ١ تموز/يوليه ١٩٩٢، وسيجري النظر في هيكل الميزانية حسب الأبواب في إطار إعداد الميزانية البرنامجية المقبلة. وهذه المقترحات التي قدمتها الأمانة تتنافى مع المادة ٩-٣ من اللائحة المالية، التي تقتضي وجوب وضع المقترحات الاضافية في نفس الشكل الذي وضعت فيه الميزانية البرنامجية المعتمدة، ولذلك يود الوفد الهندي الحصول على ايضاحات في هذا الصدد. وفي الواقع أن وفده يعلق أهمية كبيرة على احترام قواعد ولوائح المنظمة ويذكر بأن لجنة البرنامج والتنسيق أوصت بأن تولي الجمعية العامة الانتباه المطلوب للعلاقة بين الهيئات التداولية والبرامج، وأبواب الميزانية البرنامجية وهيكل الأمانة العامة (A/47/16، (الجزء الثاني)، الفقرة ٢٤٤).

٢٩ - وأضاف أن الوفد الهندي يود معرفة ما إذا كانت إعادة توزيع الوظائف أمرا مؤقتا أم دائما وإذا كان دائما، ما إذا كانت الجمعية العامة، قد أذنت بذلك وفقا لما تنص عليه المادة ٤-٥ من النظام المالي والقاعدة المالية ٤-١٠٤. ويود الوفد أيضا أن تحدد الأمانة العامة المعايير المستخدمة لإعادة الوزع وأن تبين توزيع المناصب الشاغرة المحصاة حسب الأبواب.

٣٠ - وأضاف أيضا أن مناقلات الموارد من باب الى آخر في الميزانية، في السابق التي لم تكن ذات أهمية تذكر، كانت تبلغ ببساطة الى اللجنة الاستشارية والجمعية العامة، ونظرا للأهمية التي تتسم بها الآن، أصبح من الصعب الموافقة عليها دون معرفة الآثار المترتبة عليها في البرامج.

٣١ - وأردف قائلا إن الأمانة العامة ترغب في التمتع بمرونة متزايدة في مجال إدارة الموارد المالية وذلك بالتشديد على وجوب قيام الأمين العام بإعادة وزع الموارد من أجل تنفيذ الأنشطة الجديدة المقررة. ولا يرى الوفد الهندي أن هذه الأنشطة يجب أن تحظى بالضرورة بأولوية على الأنشطة الحالية. وعلاوة على ذلك هناك آليات فعالة وسريعة تسمح بضمان تنفيذ هذه الأنشطة الجديدة (الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية والتقديرات المنقحة، الخ). وكذلك تتعلق الولايات الجديدة عموما بأنشطة حفظ السلم التي لا تمول بطبيعة الحال من الميزانية العادية.

(السيد كايرون، الهند)

٣٢ - واستطرد قائلا إنه يبدو عند قراءة التنقيحات المقترحة على الخطة المتوسطة الأجل أن أهمية البيئة قد أصبحت في مثل أهمية التنمية الاقتصادية إن لم تفقها فيها. وتعلق الهند أهمية كبرى على حماية البيئة الا أنها لا ترى أن هذه المسألة يجب أن تحظى بأولوية على التنمية. وهي تؤيد توصيات لجنة البرنامج والتنسيق الرامية الى إيجاد توازن بين هذين الهدفين. وفيما يتعلق بالبرامج المتصلة بالتجارة وبالتنمية، يوافق الوفد الهندي على ترتيب أولويات البرامج الفرعية التي اقترحها مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد. وفيما يتصل بالبرامج المتعلقة بالمسائل السياسية، يرى الوفد الهندي أن المفاهيم الجديدة التي طرحها الأمين العام في تقريره "خطة للسلام" (الدبلوماسية الوقائية وبعثات المساعي الحميدة، الى آخره) يجب أن ترد في الخطة المتوسطة الأجل إلا إذا اعتمدتها الهيئات الدولية الحكومية المختصة.

٣٣ - وأضاف أن الوفد الهندي يأسف لأن التقرير الاجمالي للجنة التنسيق الادارية لا يذكر أية مبادرة قد تكون المنظمة قد اتخذتها في ظل المادة ٥٠ من الميثاق بغية حل المصاعب الاقتصادية التي تتعرض لها بعض الدول من جراء تنفيذ التدابير القسرية التي يتخذها مجلس الأمن ضد دول أخرى. ويود الوفد أن يقدم الأمين العام كما أوصته لجنة البرنامج والتنسيق، معلومات بشأن هذا الموضوع في تقريره الشامل المقبل.

٣٤ - واختتم الممثل قائلا إن الوفد الهندي يوافق على وضع نموذج لطريقة جديدة، أوضح وأسهل استخداما، لعرض الميزانية. ويؤيد الوفد أيضا توصية لجنة البرنامج والتنسيق الرامية الى تنظيم حلقة دراسية فنية من أجل دراسة فائدة الخطة متوسطة الأجل وحجمها.

البنـــد ١١٢ مـــن جدول الأعمال: مسائل الموظفين (تابع) (A/47/140 and Add.1 و A/47/168 and Add.1 و A/47/416 و A/47/508 و A/C.5/47/5, 6, 9, 14, 20؛ و A/C.5/46/2, 7, 9, 13 et 16؛ و A/46/326 et Corr.1 et Add.1)

٣٥ - السيد فلايش هاور (الأمين العام المساعد للشؤون القانونية): قدم باسم أعضاء لجنة التنسيق الإدارية تقرير الأمين العام عن احترام امتيازات وحصانات الموظفين (A/C.5/47/14). وذكر بأن الجمعية العامة كانت قد أكدت بقرارها ٢١٢/٣٥ الضرورة المطلقة لتمكين الموظفين من أداء المهام التي يسندها اليهم الأمين العام دونما تدخل من جانب أي دولة عضو أو أي سلطة أخرى خارج المنظمة. وبالتالي فإنه عندما ينظر المرء في التقارير السابقة بشأن هذه المسألة، يرى أن عدم احترام امتيازات وحصانات الموظفين كان دائما أحد العقبات الرئيسية أمام تنفيذ المهمات والبرامج التي اناطتها الدول الأعضاء بأجهزة

(السيد فلايش هاور)

الأمم المتحدة. ونتيجة لتعقد المهام المتزايد، يصبح احترام الامتيازات والحصانات أكثر ضرورة إذا ما أردنا للهيئات أن تفي بولاياتها.

٣٦ - وأضاف أنه في خلال الفترة المدروسة، شاركت هيئات الأمم المتحدة في عدد متزايد من العمليات في العالم، التي تتم أحيانا في وسط عدائي، ومن الواضح في الفترة الحالية أن مسألة أمن الموظفين وسلامتهم تتسم بأهمية استثنائية، وهذا هو السبب وراء كونها موضوع فصل متميز في التقرير، ويرد في الفقرة ٧ أنه على الرغم من الجهود المبذولة لضمان أمن وسلامة الموظفين يؤسف لوفاة ١١ موظفا من هيئات مختلفة حتى تاريخ صدور التقرير. أما فيما يتعلق بوفاة موظفين تابعين لليونيسيف في السودان منذ فترة وجيزة، فقد أوفد الأمين العام بعثة على أعلى مستوى الى المنطقة لايضاح الظروف التي أدت الى هذين الحدثين المفجعين.

٣٧ - وأضاف أن الأمين العام، قد شدد في تقريره عن نشاط المنظمة، على أنه يدرك ادراكا تاما المسؤوليات الثقيلة الملقاة على عاتقه نتيجة تعريض الموظفين لأوضاع بالغة الخطورة. وفي هذا الصدد، استرعي انتباه اللجنة الى الفقرة ٨ من التقرير، التي تنص على أن المسؤولية الأساسية عن ضمان أمن الموظفين وحمايتهم تقع على عاتق الحكومات وغيرها من السلطات الحكومية.

٣٨ - وأردف قائلا إن خطورة الحالة تتبين من أن مجلس الأمن اضطر، أثناء الفترة المدروسة، الى التدخل في مناسبات عديدة بشأن هذه المسألة. وقد أكد رئيس مجلس الأمن، في إعلان صدر في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ بشأن الحالة في البوسنة والهرسك، على أنه من الملح تعزيز أمن وسلامة أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية، وكذلك قام وزراء خارجية البلدان الخمسة، التي تتمتع بعضوية دائمة في المجلس، بعد لقاء مع الأمين العام في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، بإصدار إعلان مشترك أعربوا فيه عن شديد قلقهم إزاء تدهور الظروف الأمنية لموظفي المنظمات المتواجدة بالعراق.

٣٩ - وأضاف أن حالات التوقيف والاعتقال والاختطاف هي دائما موضع القلق الشديد من جانب الأمين العام ورؤساء المنظمات المعنية. وترد في هذا الصدد معلومات مفصلة في الفقرات من ٩ الى ١٣ من التقرير وكذلك في المرفق الثاني. ويتضمن المرفق الأول قائمة اجمالية للموظفين الموقوفين والمعتقلين أو الذين أعلن أنهم مفقودون في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣. وكما في الماضي، يتعلق الأمر أساسا بموظفين تابعين لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وقد انخفض عدد موظفي الأونروا المعتقلين أو المحتجزين بالمقارنة مع السنوات السابقة، غير أنه لا يزال عددا مرتفعا.

(السيد فلايش هاور)

وكذلك ترد الاشارة في الفقرة ١٢ الى عدم حدوث أي تقدم فيما يتعلق بالحالات القديمة ولا سيما حالة موظفين محتجزين منذ عام ١٩٨٠.

٤٠ - وأردف يقول ان الفقرات من ١٤ الى ٢١ من التقرير تتضمن معلومات عن القيود المفروضة على سفر الموظفين الرسمي أو الخاص. وأنه يلاحظ مع الارتياح أن سلطات الولايات المتحدة أبلغت الأمين العام بأن جميع موظفي الأمم المتحدة من مواطني البلدان المذكورة بالتقرير أصبحوا يتمتعون بحق السفر بلا قيود داخل الولايات المتحدة. وكذلك جرى تبسيط إجراءات السفر المفروضة على مواطني الاتحاد الروسي وفييت نام. وقد رحب الأمين العام بهذه التدابير. وفيما يتعلق بمواطني فييت نام والاتحاد الروسي، رأى الأمين العام ضرورة التذكير بموقفه المبدئي المعروف جيدا إزاء معاملة بعض موظفي الأمم المتحدة معاملة تقييدية وتمييزية. وقد أشير في الفقرة ١٤ من التقرير الى الصعوبات التي يواجهها موظفو الأونروا في دخولهم الضفة الغربية وقطاع غزة وخروجهم منهما.

٤١ - وفيما يتعلق بالضرائب المفروضة على الموظفين، استرعى السيد فلايش هاور انتباه أعضاء اللجنة الى الفقرات من ٢٢ الى ٢٤ من التقرير وكذلك الى الفقرات من ١٦ الى ٢١ و ٢٤ ومن ٢٦ الى ٢٩ من المرفق الثاني. وذكر أنه يسره الاشارة الى التمكن من حل مشكلة الضرائب في هاتين الحالتين الاستثنائيتين. وأن الأمين العام قد أعرب عن شكره للحكومتين المعنيتين.

٤٢ - واختتم كلمته قائلا إن هناك معلومات بشأن التدابير التي اتخذتها المنظمات لضمان سلامة الموظفين وأمنهم وكذلك احترام امتيازاتهم وحصاناتهم واردة في الفقرات من ٢٥ الى ٣٣ من التقرير، وهي تبين أن هيئات الأمم المتحدة لم تدخر وسعا لتأمين حماية موظفيها. وستجري متابعة هذه الجهود في المستقبل وعند الاقتضاء سيجرى تكثيفها وتجدر الاشارة كذلك، في هذا الصدد، الى أن الاجتماعات فيما بين المؤسسات المكرسة لمسائل الأمن، التي تعقد حاليا بصورة منتظمة والتي يشارك فيها ممثلو منتظمات الموظفين، كانت مفيدة للغاية فيما يتعلق بوضع الترتيبات المناسبة على صعيد المنظومة.

٤٣ - السيد ويبيسونو اندونيسيا): أعرب عن قلقه بشأن أمن الموظفين وسلامتهم وذكر أن الأمم المتحدة يجب أن يكون لديها موظفون تتوفر فيهم مؤهلات عالية وحوافر قوية تدفعهم للاضطلاع بالمهمات الجديدة الموكولة اليهم. ولاحظ، عند التعليق على تقرير الأمين العام عن تكوين الأمانة العامة (A/47/416) أنه كانت هناك حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢، ٢٩ دولة عضو غير ممثلة، الأمر الذي يمكن تفسيره بالزيادة

(السيد ويبيسونو، اندونيسيا)

الأخيرة في عدد الدول الأعضاء، وأن ٢١ دولة عضو ممثلة تمثيلا ناقصا. وهذا الرقم الأخير أقل بالمقارنة مع السنة السابقة وهو رقم مشجع.

٤٤ - وأضاف فيما يتعلق بالوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي، أن الوفد الاندونيسي لاحظ أن النظر في نظام النطاقات المستصوبة الذي أقرته الجمعية العامة يجري تأجيله على الدوام. وأن الوفد يرى أن معامل الـ ٥ في المائة المخصص لعامل السكان لا يسمح بضمان توزيع منصف للوظائف وانه يؤيد زيادة هذه النسبة.

٤٥ - وأضاف متطرقا الى مسألة تحسين حالة المرأة، أنه يرحب بازدياد عدد النساء اللاتي يشغلن وظائف خاضعة للتوزيع الجغرافي. غير أن قلة عدد النساء اللاتي يشغلن وظائف عالية الرتبة مدعاة للقلق، ويتعين بذل مزيد من الجهود لتعيين المزيد من النساء في وظائف اتخاذ القرار.

٤٦ - واختتم كلمته قائلا إن الوفد الاندونيسي لا يجهل أن الأمين العام قد أعلن في شباط/فبراير الماضي تعليق التوظيف الخارجي في وظائف الفئة الفنية غير أن الادارة عرضت وظيفة على شخصين قازا في مسابقة وطنية نظمت في اندونيسيا في عام ١٩٨٩. ورغم أن اندونيسيا ممثلة تمثيلا ناقصا لم يجر تعيين هذين المرشحين حتى الآن بينما تم تعيين رعايا دول أعضاء واقعة في حدود النطاق. ومما يؤسف له أيضا أن تنظيم هذه المسابقة كان مكلفا لكل من الحكومة الاندونيسية وللأمم المتحدة. ويرغب الوفد الاندونيسي في الحصول على ايضاحات بشأن اجراءات التوظيف ومعرفة ما إذا كانت الأولوية تعطى حقيقة لمرشحين البلدان الممثلة تمثيلا ناقصا.

٤٧ - السيد كاردوسو (البرازيل): قال إن وفده قد أطلع باهتمام على تقريري الأمين العام عن التطوير الوظيفي وبرنامج التدريب في الأمانة العامة. وانه إذا ما أرادت الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بعمل فعال لتلبية المتطلبات الجديدة والاستجابة للتحديات الجديدة التي تواجهها، فيجب أن يكون لديها موظفون تتوفر لديهم الأهلية والحوافز. وتشكل مواردها البشرية أفضل الضمانات لنجاحها.

٤٨ - وأضاف أن الوفد البرازيلي لاحظ أيضا تحسن حالة المرأة في الأمانة العامة. ورغم أن هذا التقدم هو تقدم متواضع إلا أنه مشجع جدا. وأن الوفد يحث الأمين العام على مواصلة جهوده بغية زيادة عدد النساء في جميع المستويات. وهذا سيسمح، بشكل مواز، بضمان إيجاد توازن أفضل في تمثيل جميع الدول الأعضاء في الأمانة العامة.

(السيد كاردوسو، البرازيل)

٤٩ - وأضاف قائلا إن المسابقات المنظمة في البلدان الممثلة تمثيلا ناقصا لتوزيع وظائف الفئة الفنية من رتبة ف - ١ و ف - ٢ هو أمر جيد. ومع ذلك لكي يصبح التطوير الوظيفي حقيقي في منظمة الأمم المتحدة، ينبغي توفير امكانيات الترقية الداخلية للموظفين المعينين في هذه الرتب.

٥٠ - وأضاف قائلا إنه ينبغي من جهة أخرى، بغية ضمان بعض التنوع الثقافي ضمن موظفي المنظمة، السعي الى زيادة تمثيل الدول الأعضاء من خلال تطبيق مبدأ التوزيع الجغرافي المنصف للوظائف غير الخاضعة حاليا لهذه القاعدة، وكذلك للرتب العليا في الأمانة العامة، وقال إن الوفد البرازيلي يذكر في هذا الصدد بأحكام قرار الجمعية العامة ٢٣٢/٤٦، وهي أنه، كقاعدة عامة، لا ينبغي أن يخلف أحد مواطني دولة عضو، مواطنا آخر من الدولة ذاتها في أية وظيفة عليا، وينبغي أن يكون هناك احتكار في الوظائف العليا من قبل مواطني أي دولة أو مجموعة دول،

٥١ - وذكر أنه ليس هناك تنافر بين المعايير التي تحكم التعيين كما هي واردة في المادة ١٠١ من الميثاق، ومبدأ التوزيع الجغرافي العادل. ولذا يجب اعتماد المبدأ الأخير من قبل الهيئات الفرعية المذكورة في الفقرة ٦ من الوثيقة A/47/416.

٥٢ - وقال، فيما يتعلق بالنطاقات المستصوبة المحددة للتمثيل الوطني، إن الوفد البرازيلي يرى أن المشكلة التي حالت دون الوصول الى اتفاق بشأن هذه المسألة لا تتعلق بطريقة حساب النطاقات بل بمعاملات التثقيل التي تعزى الى عوامل مختلفة. وبصورة خاصة إن النسبة الممنوحة لمعامل السكان لا تزال في مستوى منخفض انخفاضا كبيرا منذ عام ١٩٨٧. وقد أشارت وفود أخرى الى أن هذه الحالة غير عادلة بالنسبة للدول الأعضاء الهامة من حيث عدد السكان. فوفقا لمبادئ الانصاف والعدل التي أقيم عليها ميثاق الأمم المتحدة من المستصوب إعادة تحديد معامل مناسب لعامل عدد السكان.

٥٣ - واختتم الممثل كلمته قائلا إن الوفد البرازيلي يشجب انتهاك امتيازات وحصانات الموظفين الدوليين المذكورة في الوثيقة A/C.5/47/14. وذكر أنه يتعين بذل كل الجهود من أجل ضمان أمن وسلامة الموظفين وحمايتهم. وذكر في هذا الصدد بأن مسؤولية ضمان أمن الموظفين وسلامتهم تقع على عاتق الحكومات في المقام الأول.

٥٤ - السيد الفرجاني (الجماهيرية العربية الليبية): قال إنه إذا كانت المسائل الخاصة بالموظفين بهذه الأهمية فذلك لأن هناك، من جهة، صلة مباشرة بين فعالية المنظمة ومقدرة موظفيها وولائهم، ومن جهة أخرى، لأن المصروفات الخاصة بالموظفين تمثل جزءا كبيرا من ميزانية المنظمة. وبالتالي، فلن ينجح أي إجراء لإصلاح أو تحسين الأمور دون إعادة تنظيم الأمانة العامة وجهاز موظفيها، وإلى هذا تعزى المكانة التي تحتلها مسائل الموظفين من توصيات فريق الـ ١٨، وهي توصيات تضم عددا لا بأس به من المبادئ التي لا تزال تُسير عملية الإصلاح.

٥٥ - وأضاف أنه يتبين من تقرير الأمين العام عن تكوين الأمانة (A/47/416) أن عدد الموظفين الذين يشغلون وظائف خاضعة لمبدأ التوزيع الجغرافي لا يزال صغيرا نسبيا، إذ يبلغ ٦٠٨ ٢ من مجموع الموظفين البالغ ١٢٧ ٣١ موظفا. ويبين الرسم البياني ٤ زيادة كبيرة في عدد الدول الممثلة تمثيلا زائدا، التي يبلغ الآن ٢٤، مقابل ١٩ في عام ١٩٨٨. ولا تزال تعيينات الموظفين الذين ينتمون إلى هذه البلدان كثيرة أيضا إذ تشكل، في الفترة التي يغطيها التقرير، ١٠,٢ في المائة من مجموع التعيينات. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الوظائف العليا ووظائف المدراء في الأمانة العامة لا تزال وقفا على عدد معين من البلدان، ولم يتخذ أي تدبير لتطبيق قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٤٥ لضمان تمثيل عادل للدول الأعضاء، ولا سيما للبلدان النامية، في هذه الوظائف. ويظهر كذلك من الفقرة ٢٦ من تقرير الأمين العام أن التغييرات التي حصلت في الأمانة العامة لم تعدل هذه الحالة على الإطلاق، وذلك لعدم تعيين أي مواطن من بلد نام أو من دولة عضو لم تكن ممثلة في هذه الوظائف، لوظيفة عالية أو لوظيفة مدير.

٥٦ - وأردف قائلا إن عملية إعادة تشكيل الأمانة العامة التي شرع فيها الأمين العام ينبغي أن تتم في إطار احترام أحكام الميثاق وقرارات الجمعية العامة، ولا سيما القرارات ٢١٠/٣٥، و٢٠٦/٤١، و٢٢٤/٤٣، و١٨٥/٤٤، و٢٣٩/٤٥، التي تنص على مبادئ التوزيع الجغرافي العادل وعلى تناوب الوظائف العليا، بغية تجنب تحول وظيفة ما إلى وقفا لإحدى الدول أو مجموعة معينة من الدول. ويجب احترام هذه المبادئ والقرارات من أجل إعادة التوازن بين الدول الأعضاء في الأمانة العامة، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا إذا توقفت عملية تعيين رعايا البلدان والممثلة تمثيلا زائدا، ووسع نطاق الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي، واقتصرت التعيينات على رعايا الدول غير الممثلة أو الدول الممثلة تمثيلا ناقصا التي تقع تحت النقطة الوسط للنطاق المستصوب العائد لها. وينبغي كذلك أن يكون المعينون في هذه الوظائف من رعايا دول لم يشغل مواطنوها هذا النوع من الوظائف.

(السيد الفرجاني، الجماهيرية)

العربيـــــــة الليبيـــــــــــة)

٥٧ - ومضى يقول إن الوفد الليبي، يشير بدهشة، إلى الوثيقة A/C.5/47/5 التي تبين أنه جرى تنظيم مسابقات لتعيين موظفين في وظائف من الرتبة ف - ٣ في عدد معين من البلدان دون أن يكون من بينها بلد واحد من البلدان النامية. وأن الوفد يقدر أنه سيتم إصلاح هذه الحالة التي لا مبرر لها، ويسره، بالمقابل، التقدم المحرز فيما يتعلق بتمثيل المرأة في الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي. ويأمل بأن يستمر التقدم فيشمل الوظائف العالية، على ألا يتم على حساب مبدأ التوزيع الجغرافي العادل. واختتم كلامه قائلا إن الوفد الليبي يأمل في أن تسمح الجهود التي يبذلها الأمين العام لإعادة تشكيل الأمانة العامة بإزالة العيوب وجوانب القصور في تمثيل الدول الأعضاء وتطبيق قرارات الجمعية العامة والمبادئ المكرسة في الميثاق.

٥٨ - السيد سيس (وكيل الأمين العام لإدارة الموارد البشرية): ودع أعضاء اللجنة، وأشار إلى أنه سيتوقف عن العمل في اليوم التالي حيث أنه قد جرى تعيينه مديرا مساعدا للصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وأن خلفه سيكون السيد آمان دوك، الذي كان في السابق مدير الإدارة في مكتب الأمم المتحدة بجنيف، وكان كذلك أمين اللجنة الخامسة لسنوات عديدة. وأعرب السيد سيس عن ثقته بأن خبرة السيد دوك ستعود بالنفع الكبير على اللجنة. كما أعرب من جهته عن أسفه لاضراره لترك اللجنة بطريقة فجائية ولعدم تمكنه من الإجابة شخصيا على أسئلة معينة طرحت أو ستطرح أثناء المناقشات. وأضاف أنه، على أية حال، مغتبط نتيجة للإسهام المتواضع الذي استطاع أن يقدمه في مجال إدارة الموارد البشرية، ولا سيما بفضل تعاونه مع اللجنة. وأضاف أن المسائل المتصلة بتنظيم المهن، وتحسين حالة المرأة، وظروف العمل هي مسائل هامة، شأنها في ذلك شأن المسائل المتصلة بتنظيم المسابقات وبرنامج التدريب. واختتم قائلا إنه في هذا الصدد يسعده الإعلان عن أنه سيتم قريبا دفع تبرع لصالح برنامج التدريب. وشكر الحكومة التي أبدت رغبتها في تقديم هذه المساهمة.

٥٩ - الرئيس: تكلم باسم اللجنة وباسمه الشخصي، فشكر السيد سيس على الجهود التي بذلها في مكتب إدارة الموارد البشرية بغية السماح لجهاز الموظفين بإنجاز مهامه العديدة في أفضل الظروف الممكنة. وذكر أنه رغم كون السيد سيس لم يشغل منصبه إلا فترة وجيزة، فإن جميع أعضاء اللجنة يشيدون بكفاءته، وخبرته وجاهزيته للخدمة. وأضاف أنه مقتنع بأن السيد سيس سيواصل بذل جهوده الطيبة وأنه يتمنى له النجاح الكامل في مهامه الجديدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠